

هل للبنانيين ان يتعلموا شيئا من قرار جاك شيراك المفاجيء بحل مجلس النواب وبالذات لان انتخابات نيابية باكرة؟ بلى. فعلى اختلاف الظروف والمعطيات، يدلنا قرار الرئيس الفرنسي الى امرين يحسن التوقف عندهما لبنانيا. الاول اننا اخطأنا جميعا بجعل حل مجلس النواب في الدستور الذي اعتمدهنا غداة الطائف من رابع المستحيلات. فحسن سير اي نظام برلماني، ونحن ما زلنا ندعي اننا منه وله، يفرض علينا فتح الباب امام قيام السلطة التنفيذية، ان في موقعها السابق لاتفاق الطائف، او في موقعها اللاحق له والذي يبدو انه لم يستقر بعد على عرف مقيم، بالذات لان انتخابات جديدة قبل انتهاء ولاية المجلس. فقد تشعر السلطة التنفيذية انها بحاجة لتفويض شعبي جديد، ان لمواجهة تحديات خارجية كبرى او للشروع في اصلاحات داخلية اساسية. وتري اكثرية واضحة من الفرنسيين اليوم ان مجلس النواب الحالي الذي تسيطر عليه اقلية يمينية مفككة لا يمثل حقيقة الرأي العام الراهن اذ هو سابق لانتخابات الرئاسة وكان اختياره على الصورة المشوهة التي هو عليها، نوع من رد الفعل الانبي على تحبب السلطة الاشتراكية في مطلع التسعينات. اما اليوم وقد زالت الشروط السياسية التي فسرت اختياره عام 1993، وتغيرت المعطيات السياسية الداخلية الى حد كبير بعد تولي شيراك للرئاسة سنتين من الزمن، ولاحت في الافق قرارات جهورية تتعلق بانتماء فرنسا الاوروبي، فقد كان من الطبيعي ان تستفتي السلطة التنفيذية الناس على مدى قبولهم بتوجهاتها وان تحصل منهم، ان هم رأوا ذلك، على تفويض متجدد للسير في السياسات الداخلية والاوربية المعلنة دون ان تصطم حسابات المعركة الانتخابية بمعطيات انخراط فرنسي اعمق في الاتحاد الاوروبي. والانظمة البرلمانية لا تعمل فعلا، الا اذا كانت تتمتع بقدر كبير من السيولة السياسية، وتحديدًا من القدرة على التعديل في الروزنامة الانتخابية ومن تمكن العودة الدائمة نحو الناخبين لتحكيمهم في الخلافات الدائرة داخل المؤسسات. بينما يتميز النظام السياسي اللبناني المنبثق من الطائف، على العكس من ذلك، بقدر مخيف من التكلس، وكان كل واحدة من مؤسساته تتمتع بقدرة ما على منع المؤسسات الاخرى من التحرك لا بالقدرة على جعلها تتحرك وكان الاحتكام في اي خلاف لا يدفع بها نحو استفتاء الناس بل نحو تحكيم الخارج. واذا كان النظام السابق للطائف لا يخلو من العلل الكثيرة مما دفعنا في حينه للاسهام العملي في مسيرة البحث في تعديله وتجديده - فان اعظم علل النظام الراهن هو في ارتكازه في واقع الممارسة ان لم يكن في نص الطائف نفسه، على قاعدة الممانعة المتبادلة بين المؤسسات، بدلا من تعاونها، وكان السلطة الحقيقية قد انتقلت من المؤسسات الدستورية الى الرجال الذي تمكنوا من ترؤسها، وكان قدرة الرؤساء في جوهرها سلبية، بل كيدية، بدلا من ان تكون ايجابية ومبادرة. تقوم فلسفة الطائف في عرفي على توزيع منهجي للسلطة السياسية بحيث لا تبقى وفقا على موقع دستوري واحد، يتمكن خلالها من الهيمنة المؤسسية على كل اللعبة السياسية. لكن الشجاعة الادبية، وخاصة عند الذين ايدوا هذا الاتفاق وعملوا على تقنينه، تقضي عليهم بالاعتراف بان نتائج الممارسة مختلف الى حد بعيد عن تلك الفلسفة، فصدقية التمثيل الشعبي انحسرت بدلا من ان تتعمق، كما رأينا ودقنا في انتخابات عامي 1992 و1996. وحل مكان التوزيع المنهجي المنظم والتوافقي للصلاحيات، نوع من انواع التناش الفوضوي (بل اكاد اقول الهمجي) عليها، بل ان روح النظام التوافقية تنتابها من حين الى حين ارتعاشات سببها محاولات دؤوبة من اركان النظام لفرض الامر الواقع المؤسسي من واحد ضد الآخر. ففتح من هذا الانحراف الواضح، احلال للتعطيل المتبادل مكان التسيير المنفرد لدفة الحكم، بل ان النظام بات يميل، في مختلف شؤونه، الى تحديد مقلق وخطر للسلطة بوصفها قدرة على التعطيل، بدلا من ان تكون قدرة على المبادرة. وفتح هذا التطبيق الاخرق لاتفاق الطائف الباب امام ممارستين يصعب على اي مواطن اصلاحي الميول القبول بهما. اولاهما ذلك الميل المتزايد لحل النزاعات بين المؤسسات خارج اطارها، خلال توافقات سرية او نصف معلنة، يستحيل على المواطنين توقعها، وفهم الصفقات التي تجري خلالها، وبالتالي مراقبتها. وعندما يتعذر على اهل السلطة التوصل لهذه التوافقات الباطنية، نراهم يحتكمون الى الخارج في ما بينهم معززين بذلك الانطباع المقلق بان نظامنا السياسي ليس صلبا بالقدر الكافي ليوقف منفردا على قدميه وحل المشكلات الطبيعية التي تعتر مسيرته، كأي نظام سياسي آخر. كما انهم، في لجؤهم لهاتين الممارستين، يعززون انطباعا آخر مفاده ان الشعب ليس هو الحكم النهائي في اي تنازع سياسي او مؤسسي. لذا ينبغي لنا بعيدا عن هذا الجو الطائفي والمذهبي الذي ينعم به عمل المؤسسات الدستورية حتى الثمالة، وبعيدا عن اصداء الحرب الاهلية التي تتردد هنا وهناك وكان الاصعب ما زالت على الزناد، وكأنا لم نتعلم شيئا مما حل بنا من احوال ومصائب، ان نعيد البحث في اخراج نظامنا السياسي من هذا التكلس العميق الذي اوقعنا فيه بحيث تعود اليه سيولته الضرورية: من امكان اوسع لحل مجلس النواب، وقدرة اوضح على ابدال الطاقم الحكومي، وابعاد من هذه وتلك، من مقدرة حقيقية على تجديد النخبة السياسية الحاكمة بطريقة سلمية ومستمرة .

ورب امثلة ثانية يمكن استنباطها من قرار الرئيس الفرنسي حل مجلس النواب ومفادها جوهر الموقف السياسي من التحديات الخارجية. فما يستشف من قرار شيراك هو ان اهم الامور، عشية اتخاذ قرارات كبرى (كمثل انضمام فرنسا للعملة الاوروبية الموحدة) هو ترتيب البيت الفرنسي الداخلي. على عكس ذلك، نرى اهل الحكم في لبنان يتحججون مرارا وتكرارا بخطورة الاحوال الاقليمية للتكوء والتأخر والترتيب في عملية ترتيب البيت الداخلي اللبناني. لكن كان رأيهم ان ذاك البيت ليس بحاجة الى ترتيب، فلا حول ولا قوة. اما ان هم رأوا، مثل اقلية الناس، انه بحاجة ماسة الى ذلك فلا يمكنهم الاستمرار بعد اليوم في تذكيرنا بما يحيق بلبنان من اخطار لكي يبرروا تأجيل الانتخابات البلدية يوما، وتناسي حال الادارة العامة المترهل يوما آخر، والتلكوء في تبني قانون عادل للانتخابات، والتغاضي عن التباطؤ المقلق في الدورة الاقتصادية، كما اكدته اخيرا ارقام التجارة الخارجية، بين مؤشرات اخرى. فعندما يكون الافق القريب مفعما بالتحديات الخطيرة، وبالذات تحدي التسوية الاقليمية بالامس وتحدي تعثرها اليوم، فالقاعدة هي في الانكباب على تحصين الوضع الداخلي لمواجهةها، بدلا من الركون للانتظار الساكن العميق. فالانتظار يحتاج الى ارادة لا الى ادارة، وتعدد التحديات الخارجية لا يسمح لنا داخليا باللجوء للتجميد والتجميد، بل يجب ان يدفنا على العكس، للتطوير والتغيير والتثوير. فالوقت ليس عنصرا محايدا، انه فسحة يقدم البعض على توظيفها للتقوية الذاتية وزيادة المناعة، ويكتفي آخرون بمجرد انتظار انتهائها. والوقت الضائع بين تقدم المفاوضات وتوقفها على المستوى الاقليمي ليس ضائعا بالفعل الا لمن جعل انتظار الترياق من الخارج قاعدة له. فما عسانا فعل ونحن نترقب جلاء معطيات المنطقة، وهي على تحرك متسارع لوتيرتها؟ ليس لبنان فرنسا طبعًا، انما هناك امور من شأنها الاسهام في تحويل الحقبة المشوشة الراهنة الى مناسبة حقيقية للتجدد، اراها في اولويات ست: 1- باستحالة اللجوء الى حل لمجلس النواب حاليا، يجدر بنا تنزيه المجلس الدستوري عن اي ضغط خارجي ودفعه للفصل السريع في الطعون المقدمة اليه بكل حرية، كي يسترد المجلس قدرا من الشرعية ضروريا

لاستمراره. كما يجدر بالحكومة صرف النظر فوراً على أي تمديد لولاية المجلس الحالي، لتناقض هذه الفكرة المسخ مع روح الدستور ومع مبدأ تسهيل النظر في التفويض السياسي. 2- تأليف حكومة جديدة، لا مجرد ابدال أسماء بمثيالاتها، بل للعودة الضرورية الى فريق اصغر من الوزراء لا يتجاوز عدده نصف العدد الحالي، وللتوقف عن اعتبار الحكومة نوعاً من المجلس النيابي المصغر، يغلب عليها منطق تمثيل الطوائف ودوافع القوى بدلاً من منطق الحكم والتنفيذ، وللتوقف أيضاً عن اجترار الحقائق الجديدة والوزارات المستحدثة لارضاء هذا وذاك. 3- الشروع في ثورة ادارية شاملة تنسبنا رائحة الصفقات التي رافقت موجات التعيينات المتتالية، وتعيد الى المواطن بعض الثقة بجهاز الدولة المترهل. 4- تحديد موعد قريب لا يتجاوز الأشهر لاجراء الانتخابات النيابية والاختيارية لاسباب اسهبت كثيرون في شرحها وما حاجة لاكثر، بينما لم يعط انصار تأجيل هذا الموعد الديموقراطي الجوهري، المعلنون او الضمنيون، أي سبب مقنع لقرارهم. 5- خفض جريء في الانفاق العام دون استثناء أي قطاع من قطاعات الدولة، بما فيها المجالات الامنية والعسكرية والديبلوماسية والتربوية، وزيادة نسبة الاستثمار العام في المشاريع المنتجة، والعمل الصريح على الحد من تدفق العمالة غير اللبنانية الشرعية وغير الشرعية، وتركيز النشاط الخارجي على تعزيز الصادرات للحد من العجز المتزايد في الميزان التجاري، وعلى تشجيع التعليم الجامعي ان لاحتزام استقلالية الجامعة الوطنية ووقف ارتهاؤها المتزايد لاصحاب النفوذ ولدفع القيمين عليها لاستلهاام المعايير الاكاديمية دون غيرها في ادارتهم لها بحيث يتوقف هذا التزام المقلق بين تضخم اعداد المنتسبين اليها وتدهور القيم العلمية المفروض فيها ان تتحكم بها. كما ينبغي وضع حد فوري لموجة التضخم السرطاني في عدد الجامعات الخاصة وارغام الكثريرات منها على الاندماج او الاندثار، حفاظاً على صيت البلاد العلمي. قد لا يكون نيل المطالب بالتمني، انما لا يضيرنا بشيء التفكير بما يجدر بنا ان نعمل، حتى لو عجزنا، لاسباب تتجاوز الارادة الوطنية، عن تحقيقه كله. اما التحجج باحوال الطقس الاقليمية للاستمرار في هذا التحلل السياسي الداخلي، فما عاد مقنعاً لاحد، ولا حتى للقاتل به. فان كان في افق المنطقة من عواصف مقبلة، فليس اجدر بنا ان ننتظرها وقد جعلنا سقف بيتنا من حديد وحيطه من حجر؟